

مَصْنُفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(المؤرخ ١٣٢٤ هـ)

١٩



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEED)

رِسَالَتُهُ جَوْلِ حَدِيثِ

نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ الْأَنْوَارِ

المؤرخ العالمي من قبله الذي له الفقيه لوفاء الشيخ المفيد

رِسَالَةُ الرَّجُلِ خَدِثْ

نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ

تأليف

الْإِمَامُ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)



رسالة حول حديث (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)	الكتاب :
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف :
مالك الحمودي	تحقيق :
الأولى	الطبعة :
١٤١٣ هـ ق	التاريخ :
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر :
مهر	المطبعة :
مؤسسة البعثة	صفّ الحروف :
٢٠٠٠	الكمية :

بسم الله الرحمن الرحيم

لحق الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى مخلّفاً
من الورثة بنته الوحيدة «فاطمة الزهراء» سلام الله عليها، وزوجات عدّة.

و كانت «فدك» ممّا أفاء الله به على رسوله من قرى خيبر، نحلها الرسول
ابنته الزهراء، و كانت يدها على فدك يوم وفاة الرسول أبيها.

ولما استولى أبو بكر على أريكة الخلافة، ابتزّ «فدكاً» من فاطمة عليها
السلام، واستولى عليها، أيضاً.

فادّعت فاطمة عليها السلام على أبي بكر، و طالبت نحلة أبيها لها، و
أشهدت زوجها أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام، و ابنها الحسن و الحسين سبطي
رسول الله و سيّدي شباب أهل الجنّة، و أمّ أيمن زوجة رسول الله على أن أبأها
نحلها «فدكاً».

فردّ أبو بكر دعوها، و ردّ شهاداتهم لها.

فأعادت الزهراء عليها السلام على أبي بكر دعوى ثانية، و طالبت بإرثها
من أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، من تلك الأرض التي كانت
لرسول الله بنصّ القرآن، لأنّها ممّا أفاء الله على رسوله.

و ردّ أبو بكر دعواها هذه أيضاً بحديث رواه هو وحده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» .
فادّعى أن النبي لم يترك ميراثاً ولا تركة، وأن كلّ مَخْلَفاته صدقة .
و مع أن هذا خبر واحد، لم يعرفه و لم يسمعه و لم يروه يومذاك غير أبي بكر (١) .

و مع أن الاولى بسماعه و روايته - لو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله - هم أهل بيته و ابنته الزهراء بالأخصّ، لأنهم هم محلّ ابتلاء مؤداه، و هم بحاجة إلى معرفة حكمه، فكان على النبي أن يبلغهم به، لا أن يقوله لأبي بكر الذي لا يرث من النبي شيئاً!

مع هذا فقد فرض أبو بكر رأيه على الزهراء عليها السلام و أخذ منها «فدكاً» و قد احتجّت الزهراء على أبي بكر في هذا الرأي المنافي لصريح القرآن حيث نصّ على توريث الأنبياء لورثتهم، مما يدلّ على اختلاق هذا الخبر الذي ينسب عدم الارث إلى الأنبياء .

و لقد انقضّى التاريخ على ظلمه و جوره، إلّا أن البحوث العلمية حول هذا الخبر الواحد لم تنقض بعد:

فالمفارقة المعروفة حتى عند المبتدئين أن كلمة «صدقة» هل تقرّ بالنصب على أنها توضيح لكلمة (ما) الذي هو مفعول لقوله (لا نورث) فالمعنى: إنّنا لا نورث المتروكات التي كانت صدقةً، فغير الصدقات بما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ممتلكاته يكون إرثاً لوارثيه .

(١) و ان كانت أسانيده كثرت - بعد ذلك - حتى صار من المتواترات في عهد معاوية!!!

أو هي تقرأ بالرفع على أنها خبر لكلمة (ما) فتكون جملة (ما تركناه صدقة) مستأنفة.

و الرفع يناسب مذهب أبي بكر و العامة، و النصب يوافق رأي الشيعة الذين يلتزمون بأن الأنبياء حالهم كسائر الناس، في توريث ما يخلّفون، إلا ما كان عندهم من الصدقات، فإنها لأصحابها من المستحقين. و قد ذكر العلماء هذا الخلاف في إعراب «صدقة» فانظر الإلماع للقاضي عياض (ص ١٥١).

و خصّص الشيخ المفيد هذه الرسالة لذكر أدلة الشيعة الإمامية في رد هذا الخبر و رد الاستدلال به على نفي الإرث عن الأنبياء.

فذكر وجوها و مقاطع من النقص و الإبرام:

الأول: إن قراءة النصب توافق عموم القرآن، و قراءة الرفع تمنع من العموم فتخالف القرآن الذي جاء على العموم.

و ما يوافق ظاهر القرآن أولى بالحق مما خالفه.

الثاني: اعترض العامة على النصب، بأنه لا يصحّ، إذ معنى الحديث على ذلك أن ما كان صدقةً و تركه الميت فهو لا يورث، و هذا ليس حكماً خاصاً بالنبيّ صلّى الله عليه وآله بل الخلق كلهم محكومون بذلك، فمن ترك صدقةً لم تدخل في تركته و لم يرثه منه ذووه، فما فائدة الخبر؟

و أجاب الشيخ المفيد عن هذا الاعتراض بأن تخصيص الأنبياء بالذكر في الخبر ليس من أجل اختصاص الحكم بهم، بل هو حكم عام، و إنما ذكر الأنبياء هنا للتعبير عن أولوية الأنبياء بالعمل به، و أنهم ألزم الخلق به و احقّ، و إن كان سائر المكلفين كذلك.

و هذا نظير قوله تعالى «إنما أنت منذر من يخشاها» مع أن النبي منذر كل الناس من يخشاها و من لا يخشاها، و لكن بما أن من يخشاها أحق بالإنذار لمكان استفادته منه، استحق ذكره لهذه الأولوية.

ثم ذكر نظائر أخر لهذه الآية، و أمثله عرفية تجرى عليها.

الثالث: إن للخبر وجهاً آخر في التفسير: و هو ان المراد أن ما تركناه صدقة لا يصبح لأولادنا، و لا يأكله أولادنا مطلقاً بأي عنوان، حتى لو صاروا فقراء و صدق عليهم عنوان المستحقين للصدقات.

فيكون هذا الحكم خاصاً بالأنبياء و أولادهم، بخلاف غير الأنبياء فإنهم لو تركوا الصدقات فهي - و ان كانت لا تدخل في الارث - إلا أن أولادهم لو أصبحوا فقراء او صدق عليهم عنوان المستحق أكلوا من الصدقات بذلك العنوان. فمعنى (لا نورث) في الخبر، أي: لا يصير الى وراثتنا على كل حال، و اطلاق كلمة (الارث) و مشتقاتها بهذا المعنى أمر متعارف في اللغة، و إن لم يكن من مخلفات الميت، كما قال الله تعالى «و أورثكم أرضهم و ديارهم» أي اوصلها اليكم، فان ذلك لم يكن بالتوارث الشرعي.

الرابع: أن للخبر لفظاً آخر، لم يرد فيه احتمال النصب، و هو:

«نحن معاصر الأنبياء لانورث ما تركناه، فهو صدقة» و قد جعل بعض العامة هذا اللفظ دليلاً على صحة الرفع في اللفظ السابق، و بطلان التأويل المبني على النصب.

لكن الشيخ المفيد ردّه بأن الخبر على هذا اللفظ و إن كان لا يحتمل النصب، بل بالرفع فقط، إلا أن له معنى محتملاً لا يوافق تأويل العامة، و هو: أن الذي تركناه من أموالنا و حقوقنا على الآخرين، التي أسقطناها عن ذمهم و

تصدقنا بها عليهم، فلم نطالب بها في حياتنا، ولم نستنجزه قبل مماتنا، فهي صدقة على من هي في يده بعد موتنا، و لا تدخل في مخلفاتنا و لا ما نورثه لوarithنا، فليست من تركتنا، وليس لورثتنا أن يأخذوه.

و هذا المعنى موافق لعموم القرآن و ظاهر السنة، بخلاف المعنى الذي يريده العامة من أن الأنبياء لا إرث لهم مطلقاً فهو مخالف لظاهر الآيات القرآنية الدالة على توريث الأنبياء.

و حمل السنة على وفاق القرآن أولى.

و الملاحظ:

أن الشيخ المفيد تصدى لهذا الخبر من جهة تحليله، و الردّ عليه بإيراد المحتملات.

و لكنّه لم يتعرض للنقض عليه بما ورد من الآيات القرآنية و السنة القطعية الدالة على بطلان مضمونه .

و كذلك لم يتعرض للردّ عليه سندياً، حيث أنه لم يثبت من غير طريق أبي بكر الذي هو طرف في تلك الدعوى و للبحث في ذلك مجال تكفّلت به المطولات.

وكتب

و الله ولي التوفيق.

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي

نسخ هذه الرسالة

- نسخ هذه الرسالة التي كانت لدينا عند التحقيق .
- ١ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي بقم ورمزها « آ » .
 - ٢ - نسخة أخرى لتلك المكتبة ورمزها « ج » .
 - ٣ - نسخة مكتبة المجلس الشورى الاسلامي ورمزها « ب » .
 - ٤ - نسخة مصحّحة لمؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم .
 - ٥ - مطبوعة نجف .
- واليكم مصوّرة بعض هذه النسخ :

فان كان ديننا من سواهم من المكلفين قال الله عز وجل انما اتى
 منذر من يخشاها وان كان منذرا لجميع القتل وقال انما بعثنا
 ساجدا لله من آتاه الله بالهدى اليوم الآخر واتام الصلوة وان كان
 قد بعثها الكفار ومن هو بخلاف هذه الصفة وقال انما اتى
 الذين اذ اذكر الله وحلت قلوبهم وان كان في الكفار من اذ ذكر
 الله وحل قلبه وحاف وفي المؤمنين من يبع ذكر الله وهو يورثهم
 الله واستغفر بضرب من الباع فلا يلحقه في الحال ويحل كبقية
 حوب وهذا محسوب معروف بالعبادات وهو يقول القائل يخرج
 معاشر المسلمين لا يتم على شكرنا ان كان اهل الملل من غيرهم لا تترك
 على ياروبه من المكات وفي المسلمين من يقر على شكر بعض قد صابه
 بالتهبات ويقول بقية من القضاة نحن معاشر القضاة لا نرى
 يقول منها دة الناسقين وقد رى ذلك جماعة ممن ليس على القضاة
 ويقول القائل نحن معاشر القضاة لا نرى خاتمة الطالبين وقد
 يدخل بهم من نكرم ذلك غير القضاة من العدول والناسقين
 اسأل هذا في القول السادس كثر وانما المعنى في التخصيص
 بمناه والقديم فيه وانهم قدوة لمن سواهم وانهم في العمل بعد
 ما ذكرناه ووجبه آخر وهو انه يجب ان يكون قوله عليه السلام
 ان جميع عنه انه قال نحن معاشر الانبياء لا نعرف ما تركناه
 صدقة لا في هتاي لا يتخذه احد من اولادنا وافر انما
 ان صاروا الى حال الفقر التي صار اليها من غيرهم حلت
 لهم صدقات اهلهم لان الله تعالى حرم الصدقة على اولادنا
 واقاربهم تعظيما لهم ومنعنا لا تدارهم عن الادناس وليس ذلك
 فيمن سواهم من الناس لان غير الانبياء عليهم السلام اذا تركوا صدقات

ودونوا وصايا الفقراء من سائر الناس فصاروا لا يؤمنونهم
من بعدهم إلى حال الفتر كان لهم فيها حقوق ولكن من حقوق
غيرهم من الأبا بعد دفع رسول الله صلى الله عليه وآله زينة ولعل
نية من يتلوا ترك من صدقاته وإن افتقر أو خسر حال
الفقير وكان الغنى في قوله لا يورث أي لا يصير من بعدنا أي
على حال وهذا معروف في انتقال الأشياء من الأولياء إلى
الأحياء الوصف له بأنه خير أئمة لم يولد من بعده من بعده
قال الله عز وجل وأولئك هم الذين آمنوا بالله
وذلكم الذين يقسمون بغير هذا الخبر
نقلنا أن النبي صلى الله عليه وآله قال نحن معاشر الأنبياء لا
نورث ما تركناه هو صدقة وهذا أيضا لا يصح قالوا خيرية
التي تركناه من حقوقنا ودوننا على من هو في يد من بعد
موتنا وليس يجوز لنا أن يتصرف في تركنا فإنا قد عرفنا
لن هو في يد من تركنا فقتله في حياته وليس معنا ما نأوله
المحصر والدليل على ذلك أن الذي ذكرناه فيه موافق لمعنى
القرآن فظاهره وما ادعاه المخالف مانع لعدم القرآن في
نظاها وحمل السنة على أن العموم أولى من حملها على خلاف ذلك
والله ولي التوفيق تمت والحمد لله

رب العالمين صلواته

على خير خلقه محمد وآله

الطيبين الطاهرين

المعصومين

تم

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال رضي الله عنه إذا سلم للخصم ما ادعوه على النبي صلى الله عليه
 وآله من قول نحن معاشر الأنبياء لا نورث تركناه صدقة كان
 معمولاً على النبي الذي تركه الأنبياء عليهم السلام صدقة فأنه لا يورث
 ولا يمكن معمولاً على أن ما حقه من أملاكهم فهو صدقة لغزهم لا
 مورث والمجته على ذلك أن التأويل الأول موافق لعموم القرآن و
 تأويل الناصبه مانع من العموم وما يوافق ظاهر القرآن أولى الحق
 ما خالفه فإن قالوا هذا لا يصح وذلك لأن كل شيء تركه للخلق لجمعهم
 صدقة وكان من صدقاتهم لم يورث ولم يصح ميراثه فلا يكون جند
 لتخصيص الأنبياء عليهم السلام بدونه فائدة معقوله قل لهم ليس الأمر
 كما ذكرتم وذلك أن النبي قد نعم بتخصيص البعض للتحقيق أنهم
 أول الناس بالعلم بمعناه وللمزج للخلق له فإن كان من آمن سواه
 من المكلفين قال الله عز وجل إنما أنت منذر من يخشاها وإن كان
 منذر للجميع العقلاء قال إنما يصبر مساجد الله من آمن بالله واليوم
 الآخر وأقام الصلاة وإن كان قد يعمرها الكفار ومن هو بخلاف
 هذه الصفة وقال إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم

واركان في الكفار اذا ذكركم وجعل قلبه وطاف في المؤمنين من
 يسمع ذكركم وهو مسرور بغيرهم الله اوسع من ان يضرب من اصاب
 يلحقه في النار وجعلوا يعبر به جوب وهذا محصور معروضا للعدا
 وهو يتوزن القائل نحن معاشر المسلمين لا يتم على منكر من كان اهل
 الملأ من غيرهم لا يقرن على ما رونه من المكرات وفي المسلمين
 يقرن على منكر يعقد من ربه بالشبهات ويقول يقيم من الفقهاء معاشرنا
 لا يرى قبول شهادة الفاسقين وقد ترى ذلك جماعة من ليس من
 الفقهاء ويقول القائل نحن معاشر القراء لا سحر خالة الظالمين
 وقد يخطئ بعضهم من غير ذلك غير القراء من العبد والفايقين
 وامثال هذا في القول المتبادر من كثير وانما المعنى في التخصيص
 بمعناه والتقدم فيه وانهم قد روي سواهم وانهم في العمل
 نحو ما ذكرناه ووجه آخر وهو انه يحتمل ان يكون قوله عليه وآله
 السلام ان صح عنه انه قال نحن معاشر الانبياء لا يورث عاتركه اصد
 لا يورث اي لا يستحق احد من اولادنا وقرابنا وان صاروا الى
 حال الفقر التي من صار اليها من غير هبة صدقة ولا هبة
 لان الله تعالى حرمة الصدقة على اولاد الانبياء واقاربهم تعظيما لهم
 رفعا لادبارهم عن الادناس وليس ذلك فيمن سواهم من الناس لان

غير الانسا عليهم السلام اذا تركوا صدقات ووقوفاً ووصايا الفقراء من
سائر الناس فصار اولادهم وقاربهم من بعدهم الى حال الفقر وكان لهم
فيها حقوق اكثر من حقوق غيرهم من الابرار فسمع رسول الله صلى
الله عليه وآله ذريته واهل بيته من نيل ما تركه من صدقاته وان
افتقر واخرجوا من حال الغنى وكان المعنى في قوله لا يورث اي لا
يصير من بعدنا الى وصا على حال وهذا معروف في انتقال الاشياء
من الاموات الى الاحياء والوصف له بأنه ميراث وان لم يوجد من
جهة الاشياء قال الله عز وجل وارثكم ارضهم وديارهم الا يوصل
وقد تعلق بعضهم بلفظ آخر في هذا الخبر فقال ان النبي صلى الله عليه
 وآله قال نحن معاشر الانبياء لا يورث ما تركناه هو صدقة وهذا
ايضاً لا يصح فالوجه فيه ان الذي تركناه من حقوقنا ودوننا على
من هو في يده من بعد موتنا وليس يجوز لورثتنا ان يتعرضوا
لتملكه فاننا قد عرفنا المن هو في يده عند تركنا فيصبه منه في
حياتنا وليس معناه ما اوله للصور والدليل على ذلك ان الذي
ذكرناه فيه موافق لعموم القرآن فظاهره وما ادعاه المخالف دافع لعموم
القرآن ومخالف لظاهر وحمل السنن على فاق العموم اولى من حمله على
خلاف ذلك والله سئل التوفيق ليتم وللحمد لله رب العالمين
وصلواته على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم

8

هو قف كتبا بخانه عمومى آيت الله مرعشى نجفى

« قسم »

رِسَالَةُ الرَّجُلِ الْخَدِيبِ

نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ المفيد رضي الله عنه : إذا سلّم للخصوم ما ادّعوه على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم من قوله : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة »^(١) ، كان محمولاً على أنّ الذي تركه الأنبياء عليهم السّلام صدقة ، فإنّه لا يورث ، ولم يكن محمولاً على أنّ ما خلفوه من أملاكهم فهو صدقة لغيرهم^(٢) لا يورث^(٣) .

(١) رواه أحمد بن حنبل في المسند ١ / ٤ - ٦ - ٩ - ١٠ - ١٣ - ٢٥ - ٤٧ - ٤٨ - ٦٠ - ١٦٢ - ١٦٤ - ١٩١ - ٢٠٨ . ومسلم في صحيحه الجزء الخامس / ١٥٤ كتاب الجهاد ، والبخاري في صحيحه الجزء الرابع / ٧١ كتاب الجهاد ، باب فرض الخمس ، والجزء الخامس / ٢٠ كتاب الفضائل ، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم والجزء الثامن / ١٤٩ كتاب الفرائض .

(٢) هكذا في « آ » و « ب » وفي المطبوع « بعدهم » .

(٣) ان في هذا الحديث على فرض صدوره من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم احتمالين : الأوّل : أن يكون قوله : « ما تركناه » مبتدأ ، و « صدقة » خبره ، وعليه فمدلول الحديث أنّ الأنبياء جميعاً لا يورثون ، وما تركوا فهو صدقة ، وليس لورثتهم شيء بعنوان الإرث . وهذا المعنى مخالف لعمومات القرآن في الإرث .

والثاني : ان يكون قوله : « ما تركناه » مفعولاً ثانياً لقوله : « لا نورث » ومفعوله الأوّل محذوفاً وبصير حاصل المعنى على هذا الاحتمال : أنا لا نورث أحداً ممّا تركناه بعنوان الصدقة ، وبعبارة أخرى أنّ ورثة الأنبياء لا يرثون من الصدقات التي تكون عند الأنبياء بعد وفاتهم شيئاً .

وهذا الاحتمال متعين لموافقته للكتاب كما ذكره الشيخ المفيد رحمه الله .

والحجة على ذلك أن التأويل الأول موافق لعموم القرآن^(٤) وتأويل الناصبة^(٥) مانع من العموم ، وما يوافق ظاهر القرآن أولى بالحق مما خالفه .
فإن قالوا : هذا لا يصح ، وذلك لأن كل شيء تركه الخلق بأجمعهم صدقة وكان من صدقاتهم لم يورث ولم يصح ميراثه فلا يكون حينئذٍ لتخصيص الأنبياء عليهم السلام بذكره فائدة معقولة .

قيل لهم : ليس الأمر كما ذكرتم ، وذلك أن الشيء قد يعم بتخصيص البعض للتحقيق به أنهم أولى الناس بالعمل بمعناه والزم الخلق له ، وإن كان ديناً لمن سواهم من المكلفين ، قال الله عز وجل : ﴿ إنما أنت منذر من يخشيها ﴾^(٦) وإن كان منذراً لجميع العقلاء .

وقال : ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة ﴾^(٧) وإن كان قد يعمرها الكفار ومن هو بخلاف هذه الصفة .

وقال : ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ﴾^(٨) وإن كان في الكفار من إذا ذكر الله وجل قلبه وخاف ، وفي المؤمنين من يسمع ذكر الله

(٤) سورة النساء : ٤ / ٧ ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قلّ منه أو أكثر نصيباً مفروضاً ﴾ .

سورة النساء : ٤ / ١١ ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين . . . ﴾ .

سورة الأنفال : ٨ / ٧٥ ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم ﴾ .

سورة مريم : ١٩ / ٦ ﴿ يرثني ويرث من آل يعقوب . . . ﴾ .

(٥) في المطبوع : وتأويل الناصبة الخصوم مانع .

(٦) سورة النازعات : ٧٩ / ٤٥ .

(٧) سورة التوبة : ٩ / ١٨ .

(٨) سورة الأنفال : ٨ / ٢ .

وهو مسرور بنعم الله أو مشغول بضرب من المباح ، فلا يلحقه في الحال وجل ولا يعتريه خوف .

وهذا محسوس معروف بالعادات وهو كقول القائل : نحن معاشر المسلمين لا نقرّ على منكر ، وإن كان أهل الملل من غيرهم لا يقرّون على ما يرونه من المنكرات ، وفي المسلمين من يقرّ على منكر يعتقد صوابه بالشبهات . وكقول فقيه من الفقهاء : نحن معاشر الفقهاء لا نرى قبول شهادة الفاسقين ، وقد ترى ذلك جماعة ممن ليس من الفقهاء .

وكقول القائل : نحن معاشر القراء لا نستجيز^(٩) خيانة الظالمين ، وقد يدخل معهم من يحرم ذلك من غير القراء من العدول والفاسقين ، وامثال هذا في القول المعتاد كثير .

وإنما المعنى في التخصيص به التحقيق بمعناه ، والتقدّم فيه ، وأنهم قدوة لمن سواهم ، وأئمتهم في العمل نحوه ما ذكرناه .

ووجه آخر وهو أنه يحتمل أن يكون قوله عليه وآله السلام - إن صحّ عنه - أنه قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة لا يورث » أي لا يستحقه أحد من أولادنا وأقربائنا وإن صاروا إلى حال الفقراء التي من صار إليها من غيرهم حلّت لهم صدقات أهلهم ، لأنّ الله تعالى حرم الصدقة على أولاد الأنبياء وأقاربهم تعظيماً لهم ورفعاً لأقدارهم عن

(٩) في المطبوع : لا نستحلّ .

الأدناس^(١) ، وليس ذلك في من سواهم من الناس لأنّ غير الأنبياء عليهم السلام إذا تركوا صدقات ووقوفاً ووصايا للفقراء من سائر الناس فصار أولادهم وأقاربهم من بعدهم إلى حال الفقر كان لهم فيها حقوق أوكد من حقوق غيرهم من الأباعد .

(١٠) قال الشيخ الطبرسي رحمه الله : اختلف العلماء في كيفية الخمس ومن يستحقه على أقوال أحدها : ما ذهب إليه أصحابنا وهو أنّ الخمس يقسم على ستة أسهم ، فسهم لله وسهم للرسول وهذان السهمان مع سهم ذي القربى للامام القائم مقام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسهم ليتامى آل محمد وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم لا يشركهم في ذلك غيرهم لأنّ الله سبحانه حرم عليهم الصدقات لكونها أوساخ الناس وعوضهم من ذلك الخمس . مجمع البيان ٢ / ٥٤٣ . وراجع وسائل الشيعة للشيخ الحرّ العاملي ج ٦ ص ٣٥٥ - ٣٦٠ ففيه عدّة روايات في هذا الموضوع وإليك بعضها :

١ - عن سليم بن قيس قال سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول : « نحن والله الذين عنى الله بذى القربى والذين قرنهم الله بنفسه وبنبيه فقال : ﴿ وما آفأ الله على رسوله من أهل القرى قلّله للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ﴾ منّا خاصّة ولم يجعل لنا سهماً في الصدقة أكرم الله نبيه وأكرمنا أن يطعمنا أوساخ ما في أيدي الناس » (وسائل الشيعة ٦ / ٣٥٧) .

٢ - عن العبد الصالح قال : وإنّا جعل الله هذا الخمس لهم خاصّة دون مساكين الناس وإبناء سبيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقربتهم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكرامة من الله لهم عن أوساخ الناس (الوسائل ٦ / ٣٥٨) . وفي الدر المنثور للسيوطي ٣ / ١٨٦ :

عن عبد الرحمان بن أبي ليل قال : سألت عليّاً عليه السلام كيف كان صنع أبي بكر وعمر في الخمس نصيبكم . . .

ثمّ انشأ علي عليه السلام يحدث فقال : « ان الله حرم الصدقة على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فعوضه سهماً من الخمس عوضاً مما حرم عليه وحرّمها على أهل بيته خاصّة دون امته فضرب لهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عوضاً ممّا حرّم عليهم .

وفي الدر المنثور رواية اخرى في هذا الموضوع ايضاً فراجع ٣ / ١٨٦ .

فمنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذريته وأهل بيته من نيل ما تركه من صدقاته وإن افتقروا وخرجوا من حال الغنى ، وكان المعنى في قوله « لا نورث » أي لا يصير من بعدنا إلى ورثتنا على حال ، وهذا معروف في انتقال الأشياء من الأموات إلى الأحياء ، والوصف له بأنه ميراث وإن لم يوجد من جهة الإرث^(١١). قال الله عز وجل: ﴿وَأُورِثُكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ﴾^(١٢)

فصل :

وقد تعلق بعضهم بلفظ آخر في هذا الخبر فقال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه هو صدقة »^(١٣) وهذا أيضاً لا يصح^(*).

فالوجه فيه : أن الذي تركناه من حقوقنا وديوننا (فلم نطالب في حياتنا ونستنجزه قبل مماتنا فهو صدقة)^(١٤) على من هو في يده من بعد موتنا وليس يجوز لورثتنا^(١٥) أن يتعرضوا لتمليكهم فائناً قد عفونا لمن هو في يده عنه بتركنا قبضه منه في حياتنا ، وليس معناه ما تأوله الخصوم .
والدليل على ذلك : أن الذي ذكرناه فيه موافق لعموم القرآن وظاهره^(١٦) .

(١١) في المطبوع : وإن لم يكن بسبب الإرث . وفي المخطوطات : وإن لم يوجد من جهة الإرث وما أثبتناه هو الصحيح ظاهراً .

(١٢) سورة الأحزاب : ٣٣ / ٢٧ .

(١٣) هذا يوافق ما في سنن أبي داود ٣ / ١٤٤ - ١٤٥ .

(*) كذا ولعل الصحيح : إن صح .

(١٤) ما بين القوسين اخذناه من المطبوع .

(١٥) في المطبوع : وليس يجدر لذرياتنا أن يتعرضوا لتملكه .

(١٦) في المطبوع : لعموم القرآن وظاهر السنة .

وما ادّعاء المخالف دافع لعموم القرآن ومخالف لظاهره ، وحمل السنة
على وفاق العموم أولى من حملة على خلاف ذلك
والله وليّ التوفيق
والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد وآله الطيبين
الطاهرين المعصومين .

تكميل

وبعد تمام هذه الرسالة الثمينة ننقل بعض كلمات الأعلام حول هذا الحديث
تتميماً للفائدة وتبييناً للحق .
اللهم أرنا الحق حقاً حتّى نتّبعه وارنا الباطل باطلاً حتّى نجتنبه .

قال القرطبي في تفسيره :
ويحتمل قوله عليه السّلام : « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » ان يريد
ان ذلك من فعل الأنبياء وسيرتهم وان كان فيهم من ورث ماله كـ « زكريا »
على أشهر الأقوال فيه .
وهذا كما تقول : انا معاشر المسلمين انما شغلتنا العبادة ، والمراد انّ
ذلك فعل الأكثر ، ومنه ما حكى سيبويه : انا معاشر العرب أقرى الناس
للضيف^(١٧) .

قال الفخر الرازي في تفسير الآية ١١ من سورة النساء :

الموضع الرابع من تخصيصات هذه الآية ما هو مذهب أكثر المجتهدين أنّ الأنبياء عليهم السّلام لا يورثون ، والشّيعَة خالفوا فيه .

روي أنّ فاطمة عليها السّلام لما طلبت الميراث ومنعوها منه ، احتجوا بقوله عليه الصلاة والسّلام « نحن معاصر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » فعند هذا احتجت فاطمة عليها السّلام بعموم قوله : ﴿ للذكر مثل حظ الانثيين ﴾ وكأنها اشارت الى أنّ عموم القرآن لا يجوز تخصيصه بخبر واحد .

ثمّ أنّ الشّيعَة قالوا : بتقدير أن يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر واحد الا انه غير جائز ههنا ، وبيانه من ثلاثة اوجه :

احدها : أنّه على خلاف قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السّلام :

﴿ يرثني ويرث من آل يعقوب ﴾ ^(١٨) وقوله تعالى : ﴿ وورث سليمان داود ﴾ ^(١٩)

قالوا ولا يمكن حمل ذلك على وراثَة العلم والدين لأنّ ذلك لا يكون وراثَة في الحقيقة ، بل يكون كسباً جديداً مبتدأ ، أنّما التوريث لا يتحقق الاّ في المال على سبيل الحقيقة .

وثانيها : أنّ المحتاج الى معرفة هذه المسألة ما كان الاّ فاطمة وعليّ والعبّاس وهؤلاء كانوا من أكابر الزهاد والعلماء وأهل الدين ، وأمّا ابو بكر فإنّه ما كان محتاجاً الى معرفة هذه المسألة البتّة ، لأنّه ما كان ممّن يخطر بباله أنّه يرث من الرّسول عليه الصلاة والسّلام فكيف يليق بالرّسول عليه الصلاة

(١٨) سورة مريم : ١٩ / ٦ .

(١٩) سورة النمل ٢٧ / ١٦ .

والسلام أن يبلغ هذه المسألة الى من لا حاجة به اليها ولا يبلغها الى من له الى معرفتها أشد الحاجة ؟ .

وثالثها : يحتمل أن قوله « ما تركناه صدقة صلة » « لانورث » والتقدير :

أن الشيء الذي تركناه صدقة ، فذلك الشيء لا يورث

فان قيل : فعلى هذا التقدير لا يبقى للرسول خاصية في ذلك .

قلنا : بل تبقى الخاصية لاحتمال أن الأنبياء اذا عزموا على التصديق

بشيء فبمجرد العزم يخرج ذلك عن ملكهم ولا يرثه وارث عنهم ، وهذا

المعنى مفقود في حق غيرهم .^(٢٠)

قال العلامة الحلي رحمه الله :

إن أبا بكر منع فاطمة إرثها فقالت : يا ابن أبي قحافة أترث أباك ولا

أرث أبي !! واحتج عليها برواية تفرد هو بها عن جميع المسلمين ، مع قلة

رواياته وقلة علمه ، وكونه الغريم لأن الصدقة تحل عليه .

فقال لها : إن النبي قال : « نحن معاصر الأنبياء لا نورث ما تركناه

صدقة » ، والقرآن مخالف لذلك فإن صريحه يقتضي دخول النبي صلى الله

عليه وآله وسلم فيه بقوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾^(٢١) .

وقد نص على أن الأنبياء يورثون ، فقال تعالى : ﴿ وورث سليمان

داود ﴾^(٢٢) .

(٢٠) التفسير الكبير ٩ / ٢١٠ .

(٢١) سورة النساء : ٤ / ١١ .

(٢٢) سورة النمل : ٢٧ / ١٦ .

وقال عن زكريا : ﴿ إني خفت الموالى من ورائي وكانت امرأتي عاقراً فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب ﴾ (٢٣) ، وناقض فعله أيضاً هذه الرواية ، لأن أمير المؤمنين والعباس ، اختلفا في بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيفه وعمامته وحكم بها ميراثاً لأمر المؤمنين ، ولو كانت صدقة لما حلت على عليّ عليه السلام ، وكان يجب على أبي بكر انتزاعها منه ، ولكان أهل البيت الذين حكى الله تعالى عنهم بأنه طهرهم تطهيراً مرتكبين ما لا يجوز ، نعوذ بالله من هذه المقالات الردية والاعتقادات الفاسدة .

واخذ فدكا من فاطمة وقد وهبها إياها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصدقها ، مع أن الله قد طهرها وزكاها واستعان بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدعاء على الكفار على ما حكى الله تعالى وأمره بذلك فقال تعالى : ﴿ قل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ﴾ (٢٤) فكيف يأمره الله تعالى بالاستعانة - وهو سيد المرسلين - بابنته وهي كاذبة في دعواها غاصبة لمال غيرها نعوذ بالله من ذلك .

فجاءت بأمر المؤمنين عليه السلام فشهد لها فلم يقبل شهادته ، قال : إنه يجر إلى نفسه ، وهذا من قلة معرفته بالأحكام ، ومع أن الله تعالى قد نص في آية المباهلة أنه نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يليق بمن هو بهذه المنزلة واستعان به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأمر الله في الدعاء يوم المباهلة أن يشهد بالباطل ويكذب ويغصب المسلمين أموالهم نعوذ بالله من هذه المقالة .

(٢٣) سورة مريم : ١٩ / ٥ و٦ .

(٢٤) سورة آل عمران : ٣ / ٦١ .

وشهد لها الحسان عليهما السلام فرد شهادتهما وقال : هذان ابنك لا أقبل شهادتهما لأنها يجران نفعاً بشهادتهما ، وهذا من قلة معرفته بالأحكام أيضاً ، مع أن الله قد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاستعانة بدعائهما يوم المباهلة فقال : ﴿ أبناءنا وأبناءكم ﴾ .

وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنها سيدا شباب أهل الجنة ، فكيف يجامع هذا شهادتهما بالزور والكذب وغضب المسلمين حقهم نعوذ بالله من ذلك .

ثم جاءت بأم أيمن فقال : إمراة لا يقبل قولها مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أم أيمن من أهل الجنة » ، فعند ذلك غضبت عليه وعلى صاحبه وحلفت أن لا تكلمه ولا صاحبه ، حتى تلقى أباه وتشكو إليه فلما حضرته الوفاة أوصت أن تدفن ليلاً ولا يدع أحداً منهم يصلي عليها .

وقد رووا جميعاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك » .

قال العلامة الأميني في الغدير :

لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك (أي حديث نحن معاشر ..) لوجب أن يفشي إلى آله وذويه الذين يدعون الوراثة منه ليقطع معاذيرهم في ذلك بالتمسك بعمومات الإرث من أي القرآن الكريم والسنة الشريفة ، فلا يكون هناك صخبٌ وحوارٌ تتعقَّبهما محنٌ ، ولا تموت بضعته الطاهرة وهي واجدة على أصحاب أبيها ويكون ذلك كله مثاراً للبغضاء والعداء في الأجيال المتعاقبة بين أشياع كلٍّ من الفريقين ، وقد بُعث هو صلى الله عليه وآله وسلم لكسح تلكم المعرات وعقد الإخاء بين الأمم والأفراد .

ألم يكن صلى الله عليه وآله وسلم على بصيرة مما يحدث بعده من الفتن الناشئة من عدم إيقاف أهله وذويه على هذا الحكم المختص به صلى الله عليه وآله وسلم المخصص لشرعة الإرث ؟ حاشاه . وعنده علم المنايا والبلايا والقضايا والفتن والملاحم .

وهل ترى أن دعوى الصديق الأكبر أمير المؤمنين وحليته الصديقة الكبرى - صلوات الله عليهما وآلهما - على أبي بكر ما استولت عليه يده مما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ماله كانت بعد علم وتصديق منهما بتلك السنة المزعومة صفحاً منها عنها لاقتناء حطام الدنيا ؟ أو كانت عن جهل منهما بما جاء به أبو بكر ؟ نحن نقدّس ساحتهما [أخذاً بالكتاب والسنة] عن علم بسنة ثابتة والصفح عنها ، وعن جهل يربكهما في الميزان .

ولماذا يصدّق أبو بكر في دعواه الشاذة عن الكتاب والسنة ، فيما لا يعلم إلا من قبل ورثته صلى الله عليه وآله وسلم ووصيه الذي هتف صلى الله عليه وآله وسلم به وبوصايته من بدء دعوته في الأندية والمجتمعات ؟ ! . ولم تكن أذن واعية لدعوى الصديقة وزوجها ؟

قال ابن أبي الحديد في شرحه على النهج :

وسألت علي بن الفارقيّ مدرّس المدرسة الغربية ببغداد فقلت له : أكانت فاطمة صادقة ؟ .

قال : نعم .

قلت : فلم لم يدفع إليها أبو بكر فداً وهي عنده صادقة ؟ .

فتبسّم ثم قال كلاماً لطيفاً مستحسنًا مع ناموسه وحرّمته وقلة دعابته .

قال : لو أعطاه اليوم فداً بمجرّد دعواها لجاءت إليه غداً وأدّعت

لزوجه الخلافة وزحزحته عن مقامه ولم يكن يمكنه الاعتذار والموافقة بشيء ،

٣٠ حديث نحن معاصر الأنبياء . . .

لأنه قد أسجل على نفسه أنها صادقة فيما تدّعي كائناً ما كان من غير حاجة الى بيّنة ولا شهود.

وهذا كلام صحيح وإن كان أخرجه مخرج الدّعابة والهزل^(٢٥).

قال السيّد شرف الدين في كتاب « النص والإجتهاد » .

واليك كلمة في هذا الموضوع لعيلم المنصورة الأستاذ محمود ابورية المصري المعاصر ، قال : بقي امر لا بدّ أن نقول فيه كلمة صريحة : ذلك هو موقف أبي بكر من فاطمة - رضي الله عنها - بنت رسول الله (ص) ، وما فعل معها في ميراث أبيها ، لأننا اذا سلّمنا بأنّ خبر الآحاد الظني يخصّص الكتاب القطعي ، وانه قد ثبت أنّ النبيّ (صلى الله عليه واله وسلم) قد قال « أنّه لا يورث » وأنّه لا تخصّيص في عموم هذا الخبر، فإنّ ابا بكر كان يسعه أن يعطي فاطمة - رضي الله عنها - بعض تركة أبيها (صلى الله عليه واله وسلم) كأن يخصّها بفدك وهذا من حقه الذي لا يعارضه فيه أحد ، اذ يجوز للخليفة أن يخصّ من يشاء بما شاء .

قال : وقد خصّ هو نفسه الزبير بن العوام ومحمد بن مسلمة وغيرهما ببعض متروكات النبيّ .

على أنّ فدكاً هذه التي منعها ابو بكر لم تلبث أن اقطعها الخليفة عثمان لمروان - هذا كلامه بنصه^(٢٦) - .

(٢٥) شرح نهج البلاغة ١٦ / ٢٨٤ .

(٢٦) النص والأجتهاد ص ٧٠ طبع مطبعة سيد الشهداء .

وراجع الشافي للسيد المرتضى ٤ / ٥٧ - ١٠٢ ودلائل الصدق للمظفر ٣ / ٤٠ - ٧٧ ففي هذين الكتابين بحث مستوفي حول حديث نحن معاصر الأنبياء وإرث فاطمة سلام الله عليها .

